جزء حديث
أبي حُمَيْد الساعدي
في صفة صلاة النبي ﷺ

إعداد
محمد عُمر بازمُول

دار الهجرة للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

جزء حديث أبي حُمَيْد الساعدي

في صفة صلاة النبي ﷺ

جميع الحقوق محفوظة لدار الهجرة

الطبعة الأولى

١٤١١هـ - ١٩٩٠م

دار الهجرة للنشر والتوزيع

هاتف: ٨٩٨٣٠٠٤ (٠٣) الثقبة - ٤٧٩٢٠٥٥ (٠١) الرياض

فاكس ٨٩٥٢٤٩٦ (٠٣)

ص . ب: ٢٠٥٩٧ - الثقبة ٣١٩٥٢

المملكة العربية السعودية

المقدَّمة

وتشتمل على النقاط التالية:

- تقديم.
- ترجمة موجزة لأبي حُمَيْد الساعدي رضي الله عنه.
- أهمية حديث أبي حميد الساعدي.
- مخارج طرق حديث أبي حميد الساعدي.
- العلل التي عُلِّل بها هٰذا الحديث والإجابة عليها.
- الطريق التي سلكتها في سياق روايات الحديث.

تقديم

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسِنا ومن سيِّئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقاتِهِ ولاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وأَنْتُمْ مُسْلِمونَ﴾[1].

﴿يَا أَيُّهـا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثيراً ونِساءً واتَّقوا

---

(١) آل عمران: ١٠٢.

اللهَ الَّذي تَساءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾[1].

﴿يَا أَيُّهـا الَّـذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وقُولوا قَوْلاً سَديداً . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمالَكُمْ ويَغْفِرْ لَكُمْ ذُنوبَكُمْ ومَنْ يُطِعِ اللهَ ورَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظيماً﴾[2].

أما بعد:

فهٰـذا جزء[3] حديث أبي حُمَيْد السَّـاعدي في صفة صلاة النبي ﷺ، جمَّعْتُ فيه ما اطَّلَعْتُ عليه من طرقــه، وضمَمْتُ زياداته بعضها إلى بعض، وسقتُها في سياق واحد، مشترِطاً كون الزيادة في درجة القبول.

---

(١) النساء: ١.

(٢) الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١.

(٣) الجزء عند أهل الحديث هو جمع الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو مَن بعدهم، أو جمع الأحاديث المروية في موضوع واحـد؛ كمـا فعـل البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام»، و«جزء رفع اليدين»، و«جـزء فضـل سورة الإخـلاص» لأبي نُعيم الأصبهـاني، وقـد يطلقون الجزء على حديث واحد يجمعون طرقه ورواياته؛ كـ «جزء حديث البطاقة» ونحوه، والله أعلم.

وانظر: «الرسالة المستطرفة» (ص ٨٦).

واللهَ أسألُ أن يتقبَّلَهُ خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعل لي ولعملي القبول؛ إنه سميعٌ مجيبٌ.

كتبه

محمد بن عمر بن سالم بازمول

□□□□□

ترجمة موجزة لأبي حُمَيد[1] الساعدي

اسمه: المنذر بن سعد بن المنذر، أو ابن مالك[2]، وقيل: عبدالرحمٰن بن سعد، وقيل: عبدالرحمٰن بن عمرو بن سعد[3]، وقيل: عمرو بن سعد بن المنذر بن سعد بن خالد ابن ثعلبة بن عمرو[4].

وأمه أُمامة بنت ثعلبة بن جبل بن أمية بن عمرو بن حارثة بن عمرو بن الخزرج[5]، ويقال: إنه عم عباس بن

---

(١) أبو حُمَيد؛ بالتصغير؛ بضم الحاء المهملة وفتح الميم.
انظر: «المغني في ضبط أسماء الرجال» (ص ٨١ ـ ٨٢).

(٢) «تقريب التهذيب» (٢ / ٤١٤).

(٣) اكتفى به خليفة بن خياط في «الطبقات» (ص ٩٨).

(٤) «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤ / ٤٦).

(٥) «طبقات خليفة» (ص ٩٨)، «الاستيعاب» (٤ / ٤٢).

سهل بن سعد[1].

يعد في أهل المدينة[2].

شهد أحداً وما بعدها[3].

روى عنه: ولد ولده سعيد بن المنذر بن أبي حميد، وجابر بن عبدالله الصحابي، وعروة بن الزبير، وعباس بن سهل بن سعد، وعبدالملك بن سعيد بن سويد، وعمرو بن سليم، ومحمد بن عمرو بن عطاء، وخارجة بن زيد بن ثابت، وإسحاق بن عبدالله بن عمرو بن الحكم، وغيرهم[4].

مات رضي الله عنه في آخر ولاية معاوية وأول خلافة يزيد بن معاوية في حدود سنة ستين[5].

---

(١) «الإصابة» (٤ / ٤٦)، «تهذيب التهذيب» (١٢ / ٧٩)، مع التنبه إلى السقط من الترجمة في «تهذيب التهذيب».

(٢) «الاستيعاب» (٤ / ٤٢)، «أسد الغابة» (٦ / ٧٨).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١٢ / ٨٠).

(٤) «أسد الغابة» (٦ / ٧٨)، «الإصابة» (٤ / ٤٦)، «تهذيب التهذيب» (١٢ / ٧٩).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٣ / ٣٢٤)، «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٣ / ٢٨٩).

أهمِّيَّة حديث أبي حُمَيْد الساعدي

وصف لنا أبو حُمَيْد الساعدي رضي الله عنه صلاة النبي ﷺ وصفاً دقيقاً، اشتمل على أمور كثيرة في الصلاة، ووافقه عليها تسعة من الصحابة، وهو عاشرهم.

فهٰذا الحديث عظيم الفائدة؛ لما يلي:

أولاً: لأنه وصفٌ لصلاة النبي ﷺ بالقول والفعل، وذٰلك أن حديث أبي حُميد له روايتان:

ـ إحداهما: وصف للصلاة بالقول.

ـ والأخرى: وصف للصلاة بالفعل؛ أي أنه قام فصلى كما شاهد رسول الله ﷺ يصلي.

ثانياً: لأنه احتوى على جملة كبيرة من صفة صلاة الرسول ﷺ.

قال ابن حجر:

«وقد اشتمل حديث أبي حُميد هٰذا على جملة كثيرة من صفة الصلاة»[1].

ثالثاً: لأن هٰذا الوصف أقره عليه تسعة من الصحابة، وأبو حُميد الساعدي عاشرهم.

رابعاً: لأنه يأتي لدى غلبة ظنٍّ أن جميع ما وصفه لنا أبو حُمَيد من صلاة النبي ﷺ إنما هو مما داوَمَ على المحافظة عليه، وأنه لم يفعله أحياناً، أو في آخر عمره لمَّا كبر، ولعله لذٰلك قال محمَّد بن يحيى:

«مَن سمع هٰذا الحديث - يعني: حديث أبي حُميد هٰذا - ثم لم يرفع يديه - يعني: إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع - فصلاتُه ناقصةٌ»[2] اهـ.

□□□□□

(١) «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (٢ / ٣٠٧).

(٢) «صحيح ابن خزيمة» (١ / ٢٩٨).

مخارج طرق حديث أبي حُمَيد الساعدي

أذكـر هنـا مخارج طرق حديث أبي حُمَيد الساعدي ـ حسب ما تيسَّر لي الاطِّلاع عليه ـ من كتب الحديث، مع الإشارة إلى موضع كل طريق من كتب السنة التي أمكن لي الرجوع إليها واستخراج الحديث منها.

وقد تسنَّى لي الوقوف على هٰذه الطرق التالية:

١ ـ عن ابن وهب وابن بكير عن الليث عنْ يزيد بن محمد القرشي ويزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حُمَيد الساعدي.

أخرج هٰذا الطريق: أبو داود في «سننه» (١ / ٢٦٦)، البخاري في «صحيحه» (٢ / ٣٠٥)، الطحاوي في «شرح

معاني الآثار» (١ / ٢٥٨)، البيهقي في «السنن الكبير» (٢ / ٨٤ و٩٧ و١٠٢ و١١٦ و١٢٧)، ابن حبان في «صحيحه» (٣ / ١٧٢) (رقم ١٨٦٦ ـ الإحسان).

٢ ـ عن ابن بكير عن الليث عن خالد بن يزيد الجمحي عن سعيد عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن محمد بن عمرو عن عطاء؛ أنه كان جالساً مع نفر من أصحاب النبي ﷺ.

أخرج هٰذا الطريق: البخاري في «صحيحه» (٢ / ٣٠٥) (رقم ٨٢٨).

٣ ـ عن يحيى بن سعيد عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حُميد الساعدي.

أخرج هٰذا الطريق: أحمد في «المسند» (٣ / ١٥٣ ـ ترتيب البنا) (٥ / ٤٢٤ ـ الميمنية)، الترمذي في «سننه» (١ / ٢٤٩ ـ تحفة الأحوذي)، ابن ماجه في «سننه» (١ / ٢٨٠) (رقم ٨٦٢ ـ عبدالكافي)، أبو داود في «سننه» (١ / ٢٦٥ ـ عون المعبود)، النسائي في «سننه» (٣ / ٣)، البخاري في «جزء رفع اليدين» (ص ٣٤ و٣٦ ـ جلاء العينين)، ابن

خزيمة في «صحيحه» (١ / ٢٩٧) (رقم ٥٨٧)، ابن حبان في «صحيحه» (ص ١٣٣ / رقم ٤٩٢ ـ موارد)، (٣ / ١٦٩ / رقم ١٨٦٢ ـ الإحسان).

٤ ـ عن هشيم عن عبد الحميد بن جعفر الأنصاري عن محمد بن عمرو بن عطاء القرشي؛ قال: رأيت أبا حُميد الساعدي مع عشرة رهط من أصحاب النبي ﷺ.

أخرج هٰذه الطريق: ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١ / ٢٣٥ و٢٨٨).

٥ ـ عن أبي عاصم عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء، قال: سمعتُ أبا حُمَيد الساعدي.

أخرج هٰذه الطريق: الدارمي في «سننه» (١ / ٣١٣)، أبو داود في «سننه» (١ / ٢٦٥)، الترمذي في «سننه» (١ / ٢٤٩)، ابن ماجه في «سننه» (١ / ٣٣٧) (رقم ١٠٦١ ـ عبدالباقي)، ابن خزيمة في «صحيحه» (١ / ٢٩٨ / رقم ٥٨٨) و(١ / ٣١٧ / رقم ٦٢٥)، ابن حبان في «صحيحه» (رقم ٤٩٣ و٤٩٥ ـ موارد)، (٣ / ١٧١ / رقم ١٨٦٤ و٣ /

١٧٧ / رقم ١٨٧٣ ـ الإحسان)، الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ١٩٥ و٢٢٣ و٢٥٨)، ابن الجارود في «المنتقى» (ص ٧٤)، البيهقي في «السنن الكبير» (٢ / ٢٤ و٧٢ و١١٨ و١٢٣ و١٣٧)، الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٧ / ٥٢).

٦ ـ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن محمد بن عمرو العامري، قال: كنت في مجلس من أصحاب رسول الله ﷺ.

أخرج هٰذه الطريق: أبو داود في «سننه» (١ / ٢٦٦)، الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٢٥٨)، البيهقي في «السنن الكبير» (١ / ٨٤ و١٠٢).

٧ ـ عن فليح بن سليمان عن عباس بن سهل الساعدي؛ قال: اجتمع أبو حُميد الساعدي وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة، فذكروا صلاة رسول الله ﷺ.

أخرج هٰذه الطريق: الدارمي في «سننه» (١ / ٢٩٩) مختصراً، أبو داود في «السنن» (١ / ٢٦٧)، ابن ماجه في «السنن» (١ / ٢٨٠) (رقم ٨٦٣)، الطحاوي في «شرح

معاني الآثار» (١ / ٢٢٣ و٢٦٠)، البخاري في «جزء رفع اليدين» (ص ٣٧ ـ جلاء العينين)، البيهقي في «السنن الكبير» (٢ / ٧٣ و١١٢)، ابن خزيمة في «صحيحه» (١ / ٢٩٨ / رقم ٥٨٩) و(١ / ٣٠٨ / رقم ٦٠٨)، ابن حبان في «صحيحه» (رقم ٤٩٤ ـ موارد) و(٣ / ١٧٤ / رقم ١٨٦٨ ـ الإحسان).

٨ ـ أبو أسامة عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء قال: سمعتُ أبا حُميد الساعدي.

أخرج هٰذا الطريق: ابن حبان في «صحيحه» (٣ / ١٧٣ / رقم ١٨٦٧ ـ الإحسان).

٩ ـ عن عتبة بن أبي حكيم عن عبد الله بن عيسى[1] عن العباس بن سهل عن أبي حُميد الساعدي.

---

(١) وقع عند الطحاوي ـ في الموضع المشار إليه ـ: «عيسى بن عبدالرحمٰن»، وهمٰا واحد، فقد اختلف في اسمه. انظر: «تهذيب السنن» (١ / ٣٦٣)، وكلاهما وهم، والصواب: «عيسى بن عبدالله»؛ كما قال البيهقي في «السنن الكبير» (٢ / ١١٥)، وابن حجر في «التهذيب» (٨ / ٢١٧).

أخرج هٰذا الطريق: أبو داود في «سننه» (١ / ٢٦٧)، الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ١٩٦ و٢٦٠)، البيهقي في «السنن الكبير» (٢ / ١١٥).

١٠ ـ عن عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عياش أو عباس بن سهل الساعدي أنه كان في مجلس فيه أبوه، وكان من أصحاب النبي ﷺ (يعني: سهل بن سعد الساعدي).

أخرج هٰذا الطريق: أبو داود في «سننه» (١ / ٢٦٦)، الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٢٦٠)، البيهقي في «السنن الكبير» (٢ / ١٠١ و١١٨)، ابن حبان في «صحيحه» (رقم ٤٩١ ـ موارد) و (٣ / ١٧٠ / رقم ١٨٦٣ ـ الإحسان).

١١ ـ عن إبراهيم بن محمد عن محمد بن عمرو بن حلحلة أنَّه سمع عباس بن سهل يخبر عن أبي حُميد الساعدي، قال: كان رسول الله ﷺ إذا جلس...

أخرج هٰذا الطريق: الشافعي في «المسند»[1] (ص

---

(١) وقع في «مسند الشافعي» (ص ٤١) السند هٰكذا: «أخبرنا إبراهيم بن محمد بن عمرو بن حلحلة..» اهـ، وهو خطأ طبعي، صوابه: =

٤١)، «الأم» (١ / ١١٦)، «ترتيب المسند» (١ / ٩٥).

هٰذه هي طرق حديث أبي حُميد الساعدي التي وقفتُ عليها، مع ذكر مخارجها في كتب الحديث التي اطَّلعتُ عليها.

وبعض هٰذه الطرق فيها ضعف، مثل:

الطريق السابع، إذ فيه فليح بن سليمان، هو أبو يحيى المدني، قال ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ»[1] اهـ.

والطريق التاسع، إذ فيه عتبة بن أبي حكيم، هو الهمداني، أبو العباس الأردني، قال ابن حجر: «صدوق، يخطىء كثيراً» اهـ[2].

فهٰذه الطرق لم أعتمد عليها في إيراد الزيادات التي تضمَّنتها إلا حسب ما تقتضيه الصناعة الحديثية.

= «أخبرنا إبراهيم بن محمد: حدثنا محمد بن عمرو بن حلحلة...»، وهو على الصواب في كتاب «الأم» (١ / ١١٦)، و«ترتيب مسند الشافعي» (١ / ٩٥).

(١) «تقريب التهذيب» (٢ / ١١٤)

(٢) «تقريب التهذيب» (٢ / ٤).

العلل التي عُلِّل بها حديث أبي حُميد وإبطالها

قال ابن القيم:

«حـديث أبـي حُميد هٰذا حديث صحيح، متلقَّى بالقبول، لا علَّة له، وقد أعلَّه قومٌ بما برأه الله وأئمة الحديث منه، ونحن نذكر ما علَّلوه به، ثم نبيِّن فساد تعليلهم وبطلانه بعون الله»[1] اهـ.

ثم ذكـر رحمـه الله العلل التي علَّل بهـا الحديث، وإبطالها، وهو قد أطال النفس في ذٰلك جدّاً بما لا تجده عند غيره، مع فوائـد حديثيَّة عزيزة، لولا ضيق المجال لذكرت كلامه جميعه، لكني أذكر هنا حاصله.

وقد تكلَّم على علل الحديث وأجاب عنها: الحافظ

(١) «تهذيب السنن» (١ / ٣٥٥).

الـزيلعي[1]، والحـافظ ابن حجر[2]، وقد استفدتُ منهم، واختصرتُ محلَّ الحاجة من كلامهم هنا.

وحاصل ما أُعِلَّ به الحديث ما يلي:

١ ـ ادِّعـاء ضعف بعض رواة الحديث ونزولهم عن درجة الاعتبار.

٢ ـ أن محمَّـد بن عمرو بن عطاء لم يلق أبا قتادة، وبالتالي لم يسمع من أبي حُميد.

٣ ـ أن عيسى بن عبد الله روى الحديث عن محمد ابن عمـرو بن عطاء، فأدخل بينه وبين الصحابة عباس بن سهل، فدلَّ هٰذا على أن الحديث غير متَّصل، إذ لم يسمع محمد بن عمرو بن عطاء عن الصحابة.

والجواب عن هٰذه العلل كما يلي:

أما ادِّعاؤهم ضعف عبد الحميد بن جعفر ومحمد بن عمرو بن عطاء؛ فمردود:

---

(١) «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» (١ / ٤١٠ ـ ٤١٢).

(٢) «التلخيص الحبير» (١ / ٢٢٣)، «فتح الباري» (٢ / ٣٠٧).

بالنسبة لعبد الحميد: «فقد وثَّقه يحيى بن معين في جميع الروايات عنه، ووثقه الإمام أحمد أيضاً، واحتجَّ به مسلم في «صحيحه»، ولم يُحفظ عن أحد من أئمة الجرح والتعديل تضعيفه بما يوجب سقوط روايته، فتضعيفه بذلك مردود على قائله، وحتى لو ثبت عن أحدٍ منهم إطلاق الضعف عليه لم يقدح ذلك في روايته ما لم يبيِّن سبب ضعفه، وحينئذ يُنظر فيه؛ هل هو قادح أم لا؟ وهذا إنما يُحتاج إليه عند الاختلاف في توثيق الرجل وتضعيفه، وأما إذا اتَّفق أئمة الحديث على تضعيف رجل لم يحتج إلى ذكر سبب ضعفه.

هذا أولى ما يُقال في مسألة التضعيف المطلق»[1].

وبالنسبة لمحمد بن عمرو بن عطاء؛ فتضعيفه في غاية الفساد، «فإنه من كبار التابعين المشهورين بالصدق والأمانة والثقة، وقد وثَّقه أئمة الحديث؛ كأحمد، ويحيى بن سعيد، ويحيى بن معين، وغيرهم، واتَّفق صاحبا

---

(١) تضمين من كلام ابن القيم في «تهذيب السنن» (١ / ٢٦٠)، وانظر: «نصب الراية» (١ / ٤١١).

«الصحيح» على الاحتجاج به، وتضعيف يحيى بن سعيد له ـ إن صحَّ عنه ـ، فهو رواية، المشهور عنه خلافها»[1].

قال الحافظ ابن حجر:

«وهم من قال: إن القطان تكلَّم فيه، أو إنه خرج مع محمد بن عبدالله بن حسن؛ فإن ذاك هو ابن عمرو بن علقمة»[2].

و«حتى لو ثبت عن القطان تضعيفه، ولم يبيِّن سببه؛ لم يلتفت إليه مع توثيق غيره من الأئمة له»[3].

قال ابن القيم:

«لو كان كل رجل ضعَّفه رجل سقط حديثه؛ لذهب عامة الأحاديث الصحيحة من أيدينا، فقلَّ رجل من الثقات إلا وقد تكلم فيه آخر» اهـ[4].

□□□□□

(١) تضمين من كلام ابن القيم في «تهذيب السنن» (١ / ٣٦٠).

(٢) «تقريب التهذيب» (٢ / ١٩٦).

(٣) تضمين من كلام ابن القيم في «تهذيب السنن» (١ / ٣٦٠).

(٤) «تهذيب السنن» (١ / ٣٦٠).

تكميل:

قال ابن حبان رحمه الله ـ بعد إيراده لحديث أبي حُميد الساعدي من طريق عبدالحميد بن جعفر ـ:

«عبد الحميد رضي الله عنه أحد الثقات المتقنين، قد سبرت أخباره، فلم أره انفرد بحديث منكر لم يشارَك فيه.

وقد وافق فليحُ بن سليمان وعيسى بنُ عبدالله بن مالك عن محمدِ بن عمرو بن عطاء عن أبي حُميد عبدَالحميد بن جعفر في هٰذا الخبر»[1] اهـ.

أما قولهم: إن محمد بن عمرو بن عطاء لم يسمع ذٰلك الحديث من أبي حُميد؛ لأن محمد بن عمرو ذكر في روايته للحديث أن أبا قتادة ـ الحارث بن ربعي ـ كان من ضمن الصحابة الذين وافقوا أبا حُميد الساعدي، وأبو قتادة توفي في خلافة علي بن أبي طالب، لكن محمد بن عمرو بن عطاء لم يدرك خلافة علي، فينتج من ذٰلك أن محمد بن عمرو لم يسمع من أبي حُميد الساعدي؛ أي: الحديث منقطع.

---

(١) «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (٣ / ١٧٢).

فإنه لا يصح ؛ لما يلي :

ـ قال البيهقي :

«الصحيح الذي أجمع عليه أهل التاريخ أنه بقي إلى سنة أربع وخمسين» .

ونقله عن الترمذي والواقدي والليث وابن منده في كتابه «معرفة الصحابة» ، وأطال فيه[1] .

قال البيهقي رحمه الله :

«والـذي يدل على هٰذا أن أبا سلمة بن عبدالرحمٰن وعبدالله بن أبي قتادة وعمرو بن سليم الزرقي وعبدالله بن رباح الأنصاري ؛ رووا عن أبي قتادة ، وإنما حملوا العلم بعد أيام علي ، فلم يثبت لهم عن أحد ممَّن توفي في أيام علي سماع»[2] اهـ .

ويؤكِّد كلامه ما يلي :

ـ أخرج أحمد في «المسند»[3] من طريق عبدالرزاق

---

(١) «نصب الراية» (١ / ٤١١ ـ ٤١٢) .

(٢) نقل ذلك عنه ابن القيم في «تهذيب السنن» (١ / ٣٦٠) .

(٣) (٥ / ٣٠٤) .

عن معمر عن محمد بن عبدالله بن عقيل ـ يعني ابن أبي طالب ـ قال:

«قدم معاوية المدينة، فتلقاه أبو قتادة، فقال: أما إن رسول الله ﷺ قال: إنكم ستلقون بعدي أثرة. قال: فبم أمركم؟ قال: أمرنا أن نصبر. قال: فاصبِروا إذاً».

قال ابن القيم:

«معلومٌ أن معاوية إنما قدمها حاجّاً قدمته الأولى في خلافته سنة أربع وأربعين، وفي «تاريخ البخاري» بإسناده عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن كعب بن مالك: أن مروان بن الحكم أرسل إلى أبي قتادة وهو على المدينة: أن اغدُ معي حتى تريني مواقف النبي ﷺ وأصحابه، فانطلق مع مروان حتى قضى حاجته.

ومروان إنما ولي المدينة في أيام معاوية، ثم نُزِع عنها سنة ثمان وأربعين، واستعمل عليها سعيد بن العاص، ثم نُزِع سعيد بن العاص سنة أربع وخمسين، وأُمِّر عليها مروان»[1] اهـ.

---

(١) «تهذيب السنن» (١ / ٣٦١).

ـ أخرج النسائي في «سننه»[1] من طريق عبدالرزاق:

أخبرنا ابن جريج، قال:

«سمعتُ نافعاً يزعم أن ابن عمر صلى على سبع جنائز جميعاً، فجعل الرجال يلون الإمام، والنساء يلين القبلة، فصفَّهن صفّاً واحداً، ووُضِعت جنازة أم كلثوم ـ ابنة علي مرأة عمر بن الخطاب ـ وابن لها يقال له: زيد، وضعا جميعاً، والإمام يومئذ سعيد بن العاص، وفي الناس ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو قتادة، فوُضِع الغلام مما يلي الإمام، فقال رجل: فأنكرت ذلك، فنظرتُ إلى ابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد وأبي قتادة، فقلتُ: ما هٰذا؟ قالوا: هي السنة».

قال ابن القيم:

«فتأمل سند هٰذا الحديث وصحَّته، وشهادة نافع بشهود أبي قتادة هٰذه الجنازة، والأمير يومئذ سعيد بن العاص، وإنما كانت إمرته في خلافة معاوية سنة ثمان وأربعين إلى سنة أربع وخمسين؛ كما قدمناه، وهٰذا مما لا

---

(١) (٤ / ٧١).

يشكُّ فيه عوام أهل النقل وخاصتهم»[1].

أما قولهم: إن عيسى بن عبدالله بن مالك رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء، فأدخل بينه وبين الصحابة عباس ابن سهل، فدل ذٰلك على أن محمد بن عمرو لم يسمع الحديث من أبي حُميد الساعدي، فالحديث على هٰذا منقطع.

فإن هٰذا زعمٌ باطلٌ:

قال ابن حجر:

«لا يضرُّ الثقة المصرِّح بسماعه أن يُدْخِل بينه وبين شيخه واسطة، إما لزيادة في الحديث، أو ليثبت فيه، وقد صرَّح محمد بن عمرو المذكور بسماعه، فتكون رواية عيسى عنه في المزيد في متصل الأسانيد»[2] اهـ.

المعنى أنه لا مانع من أن يكون محمد بن عمر سمع الحديث من أبي حُميد الساعدي مباشرة، وسمعه مرة عن عباس بن سهل عن محمد بن عمرو، فرواه مرة هٰكذا ومرة

---

(١) «تهذيب السنن» (١ / ٣٦٢).

(٢) «فتح الباري» (٢ / ٣٠٧).

هٰكذا.

وقد حقَّق ابن القيم في «تهذيب السنن»[1] سماع عباس بن سهل للحديث من أبي حُميد الساعدي، وحقَّق أيضاً سماع محمد بن عمرو للحديث من أبي حُميد الساعدي، فهما اشتركا في رواية الحديث عن أبي حُميد، فرواية محمد بن عمرو عن عباس بن سهل عن أبي حُميد غير ممتنعة، ولا يعلَّل بها الحديث، بل هي تزيده قوة على قوة.

□□□□□

(١) (١ / ٣٦٤).

الطريق التي سلكتُها في سياق روايات الحديث

تقدَّم معك أن حديث أبي حُميد الساعدي تضمَّن وصف صلاة النبي ﷺ بالقول، وبالفعل؛ بمعنى أن للحديث سياقين:

سياق يصف صلاة الرسول عليه الصلاة والسلام بالفعل.

وسياق يصف صلاة الرسول عليه الصلاة والسلام بالقول.

وعلى هٰذا:

ـ فإني سأسوق الحديث بالروايات السبع الأولى، مضيفاً إليها الزيادات المقبولة من رواية الطريق الثامن والتاسع، حيث إن الروايات في هٰذه الطرق التسعة تعدُّ هي

السياق القولي لصفة صلاة الرسول ﷺ؛ جاعلاً الأصل في هٰذا السياق روايات أبي داود في «سننه»، مضيفاً الزيادات من المخارج الأخرى.

ــ فإذا ما انتهيتُ من هٰذا السياق؛ عقَّبتُ بعده السياق الفعلي لحديث أبي حُميد الساعدي، وهو روايةِ الطريق العاشر؛ جاعلاً الأصل رواية الطحاوي في «معاني الآثار»، مضيفاً الزيادات من المخارج الأخرى.

ــ ثم إنني علمت على كل زيادة برمز مخرجها حسب مفتاح الرموز التالي:

البخاري في «صحيحه» ..... خ

أحمد في «المسند» ..... حم

الدارمي ..... مي

ابن ماجه ..... هـ

الشافعي في «المسند» ..... شا

النسائي في «السنن» ..... ن

الترمذي في «الجامع» ..... ت

البيهقي في السنن ..... هق

الطحاوي في «معاني الآثار» ..... طحا

ابن حبان في «صحيحه» ..... حب

ابن خزيمة في «صحيحه» ..... خز

أبو داود في «سننه» ..... د

ابن الجارود في «المنتقى» ..... جا

ـ مشيراً إلى طريق هٰذه الزيادة أو الرواية بذكر رقم المخرج على ضوء ما سبق في مخارج روايات الحديث، فمثلاً الرَّمز (ت/٢) يعني أن هٰذه الزيادة أخرجها الترمذي من الطريقة المذكور في مخارج الحديث تحت (رقم ٢).

ـ وسأجعل للحديث عناوين تدل على مضمون فقراته، واضعاً لها بين قوسين هٰكذا «».

ـ ولا أخلي الجزء ـ إن شاء الله ـ من تعليق على بعض فوائد الحديث الفقهية، أو بعض الإضافات الفقهية المستنبطة من أحاديث أخرى حسب ما يعن لي، وبالله التوفيق.

□□□□□

سياق طرق الحديث

السياق الأول

عن محمد بن عمرو بن عطاء، قال: سمعتُ أبا حُميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ، منهم أبو قتادة[1].

«حفظ أبي حُميد وعلمه بصلاة النبي ﷺ»

قال أبو حُميد:

أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ، [أنا كنت

---

(١) ذكر من هؤلاء الصحابة العشرة: أبو قتادة كما في هذه الرواية. وفي رواية فليح بن سليمان ذكر: أبا أُسيد الساعدي، وسهل بن سعد، ومحمد بن مسلمة. وفي رواية عيسى بن عبدالله ذكر: أبا هريرة. ومن هؤلاء أيضاً: أبو حميد الساعدي، فالمجموع: ستة صحابة، والبقية لم أقف على أسمائهم فيما بين يدي من روايات للحديث.

أحفظكم[1] خ].

---

(١) فيه جواز مدح الرجل نفسه إذا أمن الغرور والكبر، وكان بين قوم يجهلون قدره، أو خوفاً من أن يتولَّى الأمر من لا يحسن فيه، ويكون بنية التحدث بنعمة الله، والرغبة في التعليم، ونشر العلم والخير.

قال ابن عبد البر:

«من آداب العالم ترك الدعوى لما لا يحسنه، وترك الفخر بما يحسنه، إلا أن يضطر إلى ذلك كما اضطر يوسف عليه السلام حين قال: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾، وذلك أنه لم يكن بحضرته من يعرف حقه فيثني عليه بما هو فيه، ويعطيه بقسطه، ورأى أن ذلك المقعد لا يقعده غيره من أهل وقته إلا قصَّر عما يجب لله من القيام به من حقوقه، فلم يسعه إلا السعي في ظهور الحق بما أمكنه، فإذا كان ذلك؛ فجائز للعالم حينئذ الثناء على نفسه، والتنبيه على موضعه، فيكون حينئذ يحدث بنعمة ربه عنده على وجه الشكر لها» اهـ.

«جامع بيان العلم وفضله» (١ / ١٤٥).

قال ابن حجر:

«فيه جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإعجاب، وأراد تأكيد ذلك عند مَن سمعه؛ لما في التعليم والأخذ عن الأعلم من الفضل» اهـ.

«فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (٢ / ٣٠٩).

وفي قوله: «أنا كنتُ أحفظكم» دليلٌ على أن (كان) تستعمل فيما مضى وفيما يأتي؛ لأنه أراد بقوله هٰذا استمراره على ذٰلك الحفظ. =

قالوا [له. حم/٣]: فلم؟ فوالله ما كنت بأكثرنا له تبعة، [ولا أكثرنا له إتياناً ت/٣]، ولا أقدمنا له صحبة، [أو قال: أطول له منَّا صحبة. جا/٥].

قال: بلى.

قالوا: فاعرض.

«أبو حُميد يحكي صفة صلاة النبي ﷺ»

قال: [رأيتُ رسول الله ﷺ أحسن الوضوء، ثم دخل الصلاة. خز/٧].

«استقبال القبلة»

[كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة استقبل القبلة، ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم قال: الله أكبر. حب/٨].

«الاعتدال في قيام الصلاة»

كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة (وفي رواية: إذا قام في الصلاة. هـ/٣) [اعتدل قائماً. حم/٣].

= «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (٢ / ٣٠٩).

«رفع اليدين في تكبيرة الإحرام»

يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم [قال: الله أكبر. هـ/٣]، (وفي رواية: كان إذا قام إلى الصلاة كبَّر، ثم رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه. حب/٥، هـ/٥)، (وفي رواية: إذا كبَّر جعل يديه حذا منكبيه. خ)[1].

---

(١) دل حديث أبي حميد الساعدي في رواياته هٰذه على مشروعية رفع اليدين مع تكبير الافتتاح أو بعده أو قبله.

وقد أخرج البخاري (٢ / ٢٢١) (رقم ٧٣٨)، ومسلم (٣٩٠) عن ابن عمر قال:

«رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة، فرفع يديه حين يكبر حتى يجعلهما حذو منكبيه».

وهٰذا الحديث فيه دلالة على أن من السنة أن يقارن التكبير في افتتاح الصلاة رفع اليدين.

وأخرج أبو داود (٧٢٦)، والنسائي (٢ / ١٢٣)، وابن ماجه (٨٦٧)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٢ / ٦٩)؛ عن وائل بن حجر، قال: قلتُ: لأنظرنَّ إلى صلاة رسول الله ﷺ كيف يصلي؟ قال:

«فقام رسول الله ﷺ، فاستقبل القبلة، فكبر، فرفع يديه حتى حاذتا أذنيه...».

وهٰذا الحديث فيه دلالة على أن من السنة أن يكبِّر قبل أن يرفع يديه. =

«الاطمئنان في القيام»

حتى يقـرَّ كل عظم في موضعه معتدلاً (وفي رواية: ويقر كل عضو منه في موضعه. هـ/٥)، ثم يقرأ.

«التكبير للركوع»

ثم يكبِّر، فيرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، (وفي رواية: فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه. حم/٣، ت/٣، هـ/٣)، [ثم قال: الله أكبـر. ت/٣، حم/٣]، ثم يركع.

«صفة الركوع والاطمئنان فيه»

ويضـع راحـتيه على ركبتيه [معتـدلاً. حب/٥]، [معتمـداً. هـ/٥]، ثم يعتـدل فلا يصب رأسـه ولا يقنع، [حتى يرجع كل عظم إلى موضعه. مي/٥].

فإذا ركع أمكن كفيه من ركبتيه، وفرَّج بين أصابعه، ثم

= ودلَّ حديث أبي حُميد الساعدي هنا على أن من السنة أن يرفع يديه ثم يكبر.

وكل ذلك من السنة في الصلاة.

هصر[1] ظهره غير مقنع رأسه[2] ولا صافح بخده[3].

(وفي رواية عند أبي داود أيضاً: ثم ركع، فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما، ووتر يديه[4]، فتجافى عن جنبيه، لم يصب رأسه[5]، ولم يقنعه).

---

(١) أي: ثناه إلى الأرض، وأصل الهصر: أن تأخذ برأس العود، فتثنيه إليك وتعطفه، ومنه الحديث: «أنه كان مع أبي طالب، فنزل تحت شجرة، فتهصرت أغصان الشجرة»؛ أي: تهدَّلت وانثنت عليه.

«النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥ / ٢٦٤).

(٢) أي: لا يرفعه حتى يكون أعلى من ظهره، وقد أقنعه يقنعه إقناعاً، ومنه حديث: «وقنع يديك»؛ أي: ترفعهما.

«النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤ / ١١٤).

(٣) أي: غير مبرز صفحة خده، ولا مائل على أحد الشقين.

«النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣ / ٣٤).

(٤) أي: عوجهما من التوتير، وهو جعل الوتر على القوس. (فتجافى عن جنبيه)؛ أي: نحى مرفقيه عن جنبيه حتى كأن يده كالوتر، وجنبه كالقوس، وفي «النهاية»: أي: جعلهما كالوتر، من قولك: وترت القوس وأوترته، شبه يد الراكع إذا مدها قابضاً على ركبتيه بالقوس إذا أوترت.

«عون المعبود» (١ / ٢٦٧)، ولم أجد هذا في «النهاية» (٥ / ١٤٧) (مادة: وتر).

(٥) أي: لم يمله إلى أسفل، ومنه حديث: «فجعل يرفع يديه إلى =

«الرفع من الركوع ورفع اليدين فيه»

ثم يرفع رأسه، فيقول: سمع الله لمن حمده، (وفي رواية: ثم قال: سمع الله لمن حمده، ثم رفع واعتدل. حم/٣).

ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلاً.

«الاطمئنان في الرفع من الركوع»

(فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقارٍ مكانه. خ، هق)، (حتى يقر (وفي رواية الدارمي: يرجع) كل عظم إلى موضعه. حب، مي/٥) (معتدلاً. مي/٥).

«التكبير للسجود»

ثم يقول: الله أكبر، ثم يهوي إلى الأرض، (وفي رواية: ثم هوى ساجداً وقال: الله أكبر.. حم/٣)، (وفي رواية: ثم هوى إلى الأرض ساجداً، ثم قال: الله أكبر. ت/٣).

= السماء، ثم يصبها علي، أعرف أنه يدعو لي».

«النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣ / ٤).

فيجافي يديه عن جنبيه، فإذا سجد؛ وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما، واستقبل بأطراف أصابعه (وفي رواية: أصابع رجليه. خ) القبلة، ويفتخ[1] أصابع رجليه إذا سجد.

(وفي رواية أخرى عند أبي داود أيضاً: ثم سجد فأمكن أنفه وجبهته، ونحى يديه عن جنبيه، ووضع كفيه حذو منكبيه).

(وفي رواية له أخرى: وإذا سجد فرّج بين فخذيه، غير حامل بطنه على شيء من فخذيه)[2].

---

(١) (فتخ)؛ بالخاء المعجمة؛ أي: نصبها وغمز موضع المفاصل منها وثناها إلى باطن الرجل. وأصل الفتخ: اللين. «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣ / ٤٠٨).

(٢) هذه الرواية الأخيرة أشار الألباني حفظه الله إلى ضعفها، وإلى أنها محتملة للتحسين في «إرواء الغليل» (٢ / ٨٠).

والذي ظهر لي أنه حسنة إن شاء الله.

فقد أخرج البيهقي في «السنن الكبير» (٢ / ١١٣) من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن البراء قال:

«كان النبي ﷺ إذا ركع بسط ظهره، وإذا سجد وجه أصابعه قِبَل القبلة، فتفاج»؛ يعني: وسع بين رجليه. =

«الافتراش في الجلوس بين السجدتين»

ثم يرفع رأسه، ويثني رجله اليسرى، فيقعد عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه، [معتدلاً. ت/٣]، ثم [يعود. مي/٥، هق/٥] يسجد (وفي رواية: يهوي ساجداً. حم/٣).

«جلسة الاستراحة»

ثم [يكبر. حب/٥]، يقول: الله أكبر، ويرفع رأسه (وفي رواية: ثم يرفع، فيقول: الله أكبر. هق/٥)، ويثني رجله اليسرى (وفي رواية: ثم يكبِّر ويجلس على رجله اليسرى. حب/٥، هـ/٥) فيقعد [عليها معتدلاً. هق/٥]

= وهو حديث ضعيف سنداً؛ فإن زكريا مدلس، وأبا إسحاق اختلط بآخره، وسماع زكريا من أبي إسحاق متأخر.

إلا أنه يصلح شاهداً لحديث عتبة بن أبي حكيم، الذي تضمَّن هذه الزيادة فيه، فيرقيه إلى مرتبة الحسن لغيره.

ويؤيد هذا رواية أخرى لحديث البراء، أخرجها: أحمد في «المسند» (٣ / ٢٨١) (رقم ٦٦٧ - ترتيب البنا)، والبيهقي في «السنن الكبير» (٢ / ١١٥) فانظرها، وانظر: «التلخيص الحبير» (١ / ٢٥٥).

حتى يرجع كل عظم إلى موضعه [معتدلاً. هق/٥][1]، ثم

---

(١) فيه دلالة على مشروعية جلسة الاستراحة، وأنها من سنن الصلاة، وأنه ﷺ كان يفعلها كثيراً، أو غالباً.

ويدل على مشروعيتها حديث مالك بن الحويرث، قال:

«رأيت النبي ﷺ يصلي، فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً».

أخرجه البخاري (٢ / ٣٠٢) (رقم ٨٢٣)، وبوب عليه البخاري: باب من استوى قاعداً في وتر من صلاته ثم نهض.

وحديث مالك يدل على أن النبي ﷺ لم يكن يفعل هذه الجلسة للحاجة كما زعم بعضهم؛ لأن مالكاً يقول:

«أتينا إلى النبي ﷺ ونحن شبيبة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين يوماً وليلة».

البخاري (٢ / ١١١) (رقم ٦٣١).

وكان مما قال لهم ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، فحكاية مالك لصفات صلاة رسول الله ﷺ داخلة تحت هذا الأمر، ولو كان فعلها لحاجة لبيَّن لهم رسول الله ﷺ ذلك؛ لأنه كان في مقام التعليم، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

أما قول بعضهم بأنها لو كانت مسنونة في الصلاة لشرع لها ذكر مخصوص؛ فيرده أنها جلسة خفيفة جداً، استغني فيها بالتكبير المشروع للقيام؛ فإنها من جملة النهوض إلى القيام.

ومن حيث المعنى: إن الساجد يضع يديه وركبتيه ورأسه مميزاً لكل

[نهض. حم/٣]، (وفي رواية: ثم يقوم. هـ/٥) يصنع في الأخرى (وفي رواية: الركعة الثانية. حم/٣) مثل ذلك.

«الجلوس للتشهد الأول»

فإذا قعد في الركعتين [الثنتين. هـ] قعد على بطن قدمه اليسرى، ونصب اليمنى، (وفي رواية: إذا جلس في السجدتين ثنى رجله اليسرى، فجلس عليها، ونصب قدمه اليمنى. شا/٦).

«الإشارة بالأصبع في التشهد»

(وفي رواية عند أبي داود أيضاً: ثم جلس، فافترش رجله اليسرى، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته، ووضع كفه

= عضو وضعاً، فكذا ينبغي إذا رفع رأسه ويديه أن يميز رفع ركبتيه، وإنما يتمُّ ذلك بأن يجلس ثم ينهض قائماً.

نبه عليه ناصر الدين بن المنير في «الحاشية»، ونقله ابن حجر في «فتح الباري» (٢ / ٣٠٢).

وأما قول بعضهم: لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاته، فيقوى أنه فعلها للحاجة؛ ففيه نظر؛ فإن السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد ممَّن وصف صلاته ﷺ، وإنما أخذ مجموعها من مجموعهم.

«فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (٢ / ٣٠٢).

اليمنى على ركبته اليمنى، وكفه اليسرى على ركبته اليسرى، وأشار بأصبعه[1] [السبابة. حب/٧]).

«رفع اليدين في التكبير عند القيام من الركعتين»

إذا قام من الركعتين كبَّر، ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه؛ كما كبر عند افتتاح الصلاة[2]، (وفي رواية: حتى إذا

---

(١) جاء في حديث وائل بن حجر:

«... فوضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى، وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى، ثم قبض بين أصابعه، فحلَّق حلقة، (وفي رواية: حلق الوسطى والإبهام، وأشار بالسبابة)، ثم رفع إصبعه يحركها يدعو بها».

أخرجه: أحمد في «المسند» (٣ / ١٤٨)، أبو داود في «السنن» (٩٥٧)، النسائي في «سننه» (٢ / ٢٣٦)، وابن ماجه في «السنن» (٨٦٧)، والبيهقي في «السنن الكبير» (٢ / ١٣١)، وصححه ابن خزيمة في «صحيحه» (٦٩٧ و٧١٤).

(٢) في الحديث دلالة على مشروعية رفع اليدين في تكبيرة الإحرام للدخول في الصلاة، وعند الركوع، وعند الرفع منه، وإذا قام من الركعتين، يكبر ويرفع يديه، ففيه ردٌّ على أهل الكوفة.

وذهب الشافعي وأحمد وأبو عبيد وأبو ثور وجمهور أهل الحديث وأهل الظاهر إلى الرفع في المواضع التي ذُكرت في الحديث.

وذهب بعض أهل الحديث إلى رفعها عند السجود وعند الرفع منه، =

قام من الركعتين كبَّر، وصنع كما صنع في ابتداء الصلاة. حب/٨)، ثم يصنع ذلك في بقية صلاته، (وفي رواية: ثم يصلي بقية صلاته هكذا. حب/٥، هـ/٥).

«الجلوس للتشهد الأخير متورِّكاً»

حتى إذا كانت السجدة (وفي رواية: الركعة. حم/٣) (وفي رواية: حتى إذا كانت السجدة القعدة. مي/٥) التي فيها التسليم (وفي رواية: التي تنقضي فيها الصلاة. حم/٣) أخَّر رجله اليسرى، وقعد على شقِّه الأيسر، (وفي رواية: إذا جلس في الركعة الآخرة قدَّم رجله اليسرى، ونصب الأخرى، وقعد على مقعدته. خ).

(وفي رواية عند أبي داود أيضاً: إذا كان في الرابعة أفضى بوركه اليسرى إلى الأرض، وأخرج قدميه من ناحية واحدة)، (وفي رواية: أخرج رجليه وجلس على شقه الأيسر متورِّكاً. حب/٥)، (وفي رواية: فإذا جلس في الأربع أماط

= وقد ورد من السنة ما يدل عليه.

ولشيخ أشياخنا العلامة أبي محمد عبدالحق المحدِّث (ت ١٣٩٢هـ) رسالة في تحقيق ثبوت ذلك أسماها: «فتح الودود في تحقيق رفع اليدين عند السجود» طبعت ضمن الجزء الأول من رسائله رحمه الله.

رجليه عن وركه، وأفضى بمقلاته، ونصب وركه الأيمن. شا/٦)[1].

«التسليم»

(ثم سلم. حم/٣).

قالوا [جميعاً. هق/٥، طحا/٥]: هٰكذا كان يصلي ﷺ.

تم السياق الأول (السياق القولي).

---

(١) في الحديث دلالة على أن الصلاة ذات التشهدين الرباعية والثلاثية يشرع في جلوس التشهد الأول منها الافتراش، وفي التشهد الثاني التورُّك.

وهل يشرع التورك في جلسة التشهد في الصلاة الثنائية ـ أي: ركعتين كصلاة الفجر والجمعة والعيد ـ؟

الظاهر ـ والله أعلم ـ أن المشروع في الصلاة الثنائية إنما هو الافتراش فقط، ولا يشرع التورك.

قال ابن القيم:

«سياق الحديث ـ يعني حديث أبي حميد الساعدي ـ يدلُّ على أن ذلك ـ يعني: التورك ـ إنما كان في التشهد الذي يليه السلام من الرباعية والثلاثية؛ فإنه ذكر صفة جلوسه في التشهد الأوَّل وقيامه منه، ثم قال: «حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم جلس متوركاً»، فهٰذا السياق ظاهر في =

. . . . . .

= اختصاص هذا الجلوس بالتشهد الثاني» اهـ.

«زاد المعاد في هدي خير العباد» (١ / ٢٥٤).

فالتورك في التشهد الأول من الرباعية أو الثلاثية أو في جلوس التشهد في الصلاة الثنائية غير مشروع، بل أخشى أن يدخل فاعله في حديث أنس: «نهى رسول الله ﷺ عن الإقعاء والتورك في الصلاة».

أخرجه أحمد والبيهقي.

والتورك منهي عنه في غير التشهد الأخير من الرباعية والثلاثية، ويؤكد هذا حديث عائشة، وفيه:

«... وكان يقول في كل ركعتين التحية، وكان يكره أن يفترش افتراش السبع، وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى، وكان ينهى عن عقب الشيطان».

أخرجه: أحمد في «المسند» (٣ / ١٤٦ - ترتيب البنا)، ومسلم (٤٩٨)، وأبو داود (٧٨٣)، وابن ماجه (٨٩٣) مختصراً، والبيهقي (٢ / ١٣٣).

وبما تقدم صرح شيخنا عبد العزيز بن باز في كيفية صلاة النبي ﷺ، حيث قال:

«إذا كانت الصلاة ثنائية؛ أي: ركعتين كصلاة الفجر والجمعة والعيد؛ جلس بعد رفعه من السجدة الثانية ناصباً رجله اليمنى مفترشاً رجله اليسرى، واضعاً يده اليمنى على فخذه اليمنى قابضاً أصابعه كلها إلا السبابة...».

السياق الثاني

عن عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عياش ـ أو عباس ـ بن سهل الساعدي أنه كان في مجلسٍ فيه أبوه ـ وكان من أصحاب النبي ﷺ ـ، وفي المجلس أبو هريرة رضي الله عنه، وأبو أسيد، وأبو حميد الساعدي من الأنصار، رضي الله عنهم جميعاً، أنهم تذاكروا الصلاة.

فقال أبو حُميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ.

فقالوا: وكيف؟

فقال: اتبعت ذلك من رسول الله ﷺ.

قالوا: فأرنا.

قال: فقام يصلي وهم ينظرون.

فبدأ، فكبَّر، ورفع يديه نحو المنكبين.

ثمَّ كبَّر للركوع، ورفع يديه أيضاً، ثم أمكن يديه من ركبتيه غير مقنع رأسه ولا مصوبه.

ثم رفع رأسه، فقال: سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا ولك الحمد.

ثم رفع يديه، ثم قال: الله أكبر، فسجد، فانتصب على كفيه وركبتيه وصدور قدميه وهو ساجد.

ثم كبر، فجلس متورِّكاً إحدى رجليه (وفي رواية: قدميه. هق/١٠)، ونصب قدمه الأخرى.

ثم كبر فسجد.

ثم كبر، فقام، فلم يتورك.

ثم عاد فركع الركعة الأخرى، وكبر كذلك.

ثم جلس بعد الركعتين.

ويضع يده اليسرى على فخذه اليسرى، ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى، ثم يشير في الدعاء بأصبع واحدة.

حتى إذا هو أراد أن ينهض للقيام قام بتكبير.

ثم ركع الركعتين [الأخيرتين. د/ ١٠، حب/ ١٠].

ثم سلَّم عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله.

وسلَّم عن شماله أيضاً: السلام عليكم ورحمة الله.

تمَّ السياق الثاني (السياق الفعلي)[1]، وبه يتم هٰذا

---

(١) ملاحظات:

يلاحظ عند النظر في هٰذا السياق الثاني (الفعلي) ما يلي:

ـ أن هٰذا السياق ذَكَرَ التورُّك في الجلوس بين السجدتين، والمحفوظ ما مضى في السياق الأول، من أن المشروع في الجلوس بين السجدتين هو الافتراش، أما التورُّك بين السجدتين، فالظاهر عدم مشروعيته، وإنما يُشرع في الجلوس للتشهُّد الأخير من الرباعية؛ كما دلَّ عليه السياق الأول لحديث أبي حُميد الساعدي.

ـ أن هٰذا السياق الثاني لا يخالف السياق الأول من جهة أنه بالفعل وذاك بالقول، إذ يمكن الجمع بأن أبا حُميد الساعدي وصف صلاة النبي ﷺ مرة بالقول، ومرَّة بالفعل.

وهٰذا يؤيِّد ما ذكرتُه في المقدمة عند الكلام على إبطال العلل التي علل بها الحديث.

قال ابن حجر:

«فإن عيسى المذكور هو الذي زاد عباس بن سهل بين محمد بن =

الجزء، سائلاً الله القبول.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

عمرو بن عطاء وأبي حُميد.

فكأن محمداً شهد هو وعباس حكاية أبي حُميد بالقول، فحملها عنه من تقدم ذكره، وكأن عباساً شهدها وحده بالفعل، فسمع ذلك منه محمد ابن عطاء، فحدث بها كذلك.

وقد وافق عيسى أيضاً عطاف بن خالد، لكنه أبهم عباس بن سهل، أخرجه الطحاوي* أيضاً.

ويقوي ذلك أن ابن خزيمة أخرج من طريق ابن إسحاق أن عباس ابن سهل حدَّثه، فساق الحديث بصفة الفعل أيضاً، والله أعلم»** اهـ.

ـ أن السياق الأول (القولي) تضمَّن ذكر جلسة الاستراحة، وخلا السياق الثاني (الفعلي) منها، وهذا لا يضرُّها شيئاً؛ لأن المثبت مقدَّم على النافي، ولأن رواة مخارج السياق الأول ثقات أثبات، وهم الذين أثبتوا في روايتهم جلسة الاستراحة، وهم أيضاً أكثر عدداً.

اليدين»، و«جزء فضل سورة الإخلاص» لأبي نُعيم الأصبهاني، وقد يطلقون الجزء على حديث واحد يجمعون طرقه ورواياته؛ كـ«جزء حديث البطاقة» ونحوه، والله أعلم.

---

* «شرح معاني الآثار» (١ / ٢٥٩).

** «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (٢ / ٣٠٧).

وصلِّ اللهم على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم؛ إنك حميد مجيد.

وسبحانك اللهُمَّ وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

□□□□□

المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.

(أ)

ـ «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان»: الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي ت ٧٣٩هـ، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية.

ـ «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل»: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

ـ «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»: ابن عبد البر النمري، في حاشية «الإصابة» لابن حجر، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.

ـ «أسد الغابة في معرفة الصحابة»: عز الدين ابن الأثير،

تحقيق محمد البنا وزملائه، مطبعة دار الشعب.

ـ «الإصابة في تمييز الصحابة»: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.

ـ «الأم»: محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤هـ، تصحيح محمد زهري النجار، دار المعرفة، بيروت.

(ت)

ـ «تاريخ بغداد»: أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية.

ـ «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي»: محمد عبد الرحمن المباركفوري، نشر دار الكتاب العربي.

ـ «ترتيب مسند الشافعي»: محمد عابد السندي، تصحيح ومراجعة يوسف علي الزواوي وعزت العطار الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ «تقريب التهذيب»: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار المعرفة، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ.

ـ «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تصحيح وتعليق

عبد الله هاشم اليماني، المكتبة الأثرية، باكستان.

ـ «تهذيب التهذيب»: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدرآباد الدكن ـ دار صادر، الطبعة الأولى.

ـ «تهذيب تهذيب سنن أبي داود»: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي (ابن قيم الجوزية) ت ٧٥١هـ، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، نشر دار المعرفة ١٤٠٠هـ.

(ج)

ـ «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله»: يوسف بن عبدالبر النمري ت ٤٦٣هـ، صححه وقيد حواشيه إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية ١٣٩٨هـ.

ـ «جزء رفع اليدين»: محمد بن إسماعيل البخاري. انظر: «جلاء العينين».

ـ «جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليدين»: بديع الدين الراشدي السندي، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد ـ باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

(ر)

ـ «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرَّفة»:

محمد بن جعفر الكتاني ت ١٣٤٥هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.

(ز)

ـ «زاد المعاد في هدي خير العباد»: شمس الدين محمد ابن أبي بكر بن أيوب الزرعي (ابن قيم الجوزية) ت ٧٥١هـ، تحقيق وتخريج وتعليق شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ مكتبة المنار الإسلامية، الطبعة السابعة ١٤٠٥هـ.

(س)

ـ «سنن الترمذي»: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ت ٢٧٩هـ، مع «تحفة الأحوذي». انظر: «تحفة الأحوذي».

ـ «سنن أبي داود»: سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥هـ، مع «عون المعبود». انظر: «عون المعبود».

ـ «سنن الدارمي»: أبو محمد عبد الله بن عبدالرحمٰن الدارمي ت ٢٥٥هـ، طبع بعناية محمد أحمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية.

ـ «السنن الكبير»: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ، وفي ذيله «الجوهر النقي»، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٤٤هـ.

ـ «سنن ابن ماجه»: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت ٢٧٥هـ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥هـ.

ـ «سنن النسائي»: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ، مع حاشية السيوطي والسندي، دار إحياء التراث العربي.

(ش)

ـ «شرح معاني الآثار»: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ت ٣٢١هـ، حققه وضبطه ونسقه وصححه محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

(ص)

ـ «صحيح البخاري»: محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ، بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، مع شرحه «فتح الباري»، المكتبة السلفية.

ـ «صحيح ابن خزيمة»: محمد بن إسحاق بن خزيمة ت ٣١١هـ، تحقيق وتخريج محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي.

ـ «صحيح ابن حبان»: أبو حاتم محمد بن حبان البستي

ت ٣٥٤هـ، انظر: «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» و «موارد الظمآن».

ـ «صحيح مسلم»: مسلم بن الحجاج النيسابوري ت ٢٦١هـ، بإعداد وتحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.

(ط)

ـ «الطبقات»: خليفة بن خياط ت ٢٤٠هـ، تحقيق أكرم ضياءالعمري، دار طيبة، الرياض.

(ع)

ـ «عون المعبود حاشية (شرح) سنن أبي داود»: شمس الحق عظيم آبادي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان.

(ف)

ـ «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، بتحقيق عبدالعزيز بن باز ومحب الدين الخطيب وقصي بن محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية.

ـ «الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني»: أحمد بن عبد الرحمٰن البنا، ومعه كتاب: «بلوغ الأماني من

أسرار الفتح الرباني»، الطبعة الثانية دار إحياء التراث العربي، نشر دار الحديث القاهرة.

(ك)

ـ «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»: محمد أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ، راجعه لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية.

ـ «كيفية صلاة النبي ﷺ»: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(م)

ـ «المسند»: أحمد بن حنبل الشيباني ت ٢٤١هـ، وانظر: «الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني».

ـ «المسند»: أحمد بن حنبل الشيباني ت ٢٤١هـ، وبهامشه «منتخب كنز العمال»، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

ـ «المسند»: محمد بن إدريس الشافعي، ترتيب محمد عابد السندي، تولى نشره وتصحيحه ومراجعة أصوله السيد يوسف علي الزواوي الحسني والسيد عزت العطار الحسيني ١٣٧٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

ـ «المصنف»: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ت ٢٣٥هـ، حققه وصححه عبد الخالق الأفغاني، الدار السلفية، الهند ـ بمباي، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

ـ «المعرفة والتاريخ»: يعقوب بن سفيان الفسوي ت ٢٧٧هـ، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

ـ «المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم»: لمحمد طاهر بن علي الهندي، ت ٩٨٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة ١٣٩٩هـ.

ـ «المنتقى»: عبد الله بن علي الجارود النيسابوري ت ٣٠٧هـ، ومعه كتاب «تيسير الفتاح الودود في تخريج المنتقى لابن الجارود» تأليف عبدالله هاشم اليماني المدني، نشر أحاديث أكاديمي، نشاط آباد ـ فيصل آباد ـ باكستان.

ـ «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان»: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧هـ، حققه ونشره محمد عبدالرزاق حمزة، دار الكتب العلمية.

(ن)

ـ «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية»: جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي ت ٧٦٢هـ، مع حاشيته «بغية

الألمعي في تخريج الزيلعي»، نشر المكتبة الإسلامية، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

ـ «النهاية في غريب الحديث والأثر»: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ت ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر الزواوي ومحمود الطناحي، نشر المكتبة الإسلامية.

□□□□□

الفهرس

المقدمة ٥
تقديم ٧
ترجمة موجزة لأبي حميد الساعدي ٩
أهمية حديث أبي حميد الساعدي ١٣
مخارج طرق حديث أبي حميد الساعدي ١٥
العلل التي علل بها الحديث وإبطالها ٢٣
الطريق التي سلكتها في سياق روايات الحديث ٣٣
سياق طرق الحديث ٣٧
السياق الأول ٣٩
السياق الثاني ٥٥
المصادر والمراجع ٦١